

إن موضوع هذه المقالة معقد ومتشعب. فظاهرة عوالة الاقتصاد تتطلب التعامل الفعال مع آليات وأدوات لا تقتصر على السياسات والإجراءات الاقتصادية فحسب، ومواجهة التيار الجارف للعوالة غير ممكن، بمعنى أن مجابهة وإيقاف هذا التيار ليست ممكنة، ولكن من الممكن التعامل مع هذه الظاهرة بالاستفادة من الفرص التي توفرها، وتجنب المحاذير أو حتى المصائب التي قد تحدثها، ولذلك فقد فضلت أن يكون عنوان المقالة هذه هو (نحو استراتيجية للتعامل مع عوالة الاقتصاد).

في الحقيقة تهدف هذه المقالة إلى طرح بعض الأفكار، التي قد تساعد على تحديد ملامح حلول استراتيجية لظاهرة عوالة الاقتصاد، خاصة بالنسبة لبلدان نامية كذلك التي في منطقتنا العربية، وحقيقة لقد لاحظت أن كثيراً من النقاشات لظاهرة العوالة في مجتمعاتنا تركز على المشاكل والمصائب التي تحملها هذه الظاهرة دون الوقوف كثيراً عند الحلول الممكنة أو المطلوبة للتعامل معها.

والأفكار المطروحة في هذه المقالة لا تشكل عملاً أكاديمياً، فهي رؤى ومعلومات تم اكتسابها، أو تبلورت خلال عملي في النشاط المصرفي الدولي. وقد شغلني ما سمعته، كما شغل الكثير منا، التحدي الكبير الذي تشكله ظاهرة عوالة الاقتصاد، وكذلك الفرص المحتملة التي قد تحملها في طياتها لاقتصادياتنا على المستوى الوطني والقومي والإقليمي. هذا مع ثقتي وقناعتي أن كل تغيير كبير يحمل في طياته دائماً تحديات كبيرة، وكذلك فرصاً كبيرة لمن يتقن قراءة هذه التغيرات للاستفادة منها.

### ما هي ظاهرة عوالة الاقتصاد؟

هناك تعاريف كثيرة مطروحة لهذه الظاهرة في مختلف المراجع ولكن معظمها يتمحور حول حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل ومؤسسات القطاع الخاص عبر حدود الدول. وقد اكتسبت هذه الظاهرة تجسيدا مؤسسيا - لحد ما- عند تشكيل منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي بدورها تولدت عن الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) وقد بدأت نشاطها في منتصف عقد التسعينات. ويذهب البعض لوصف عوالة الاقتصاد بأنها ظاهرة يتولد عنها ليس فقط حرية انتقال عوامل الإنتاج والخدمات والسلع بين الدول، بل أيضاً اندماج الأسواق وتكاملها دولياً.



### ما هي آثارها وانعكاساتها الرئيسية المتوقعة على الساحة الاقتصادية الدولية؟

الانعكاس الرئيس لهذه الظاهرة سوف يكون بطبيعة الحال تعزيز وتكريس الاتجاه والخطوات العملية نحو رفع الحماية عن الأسواق لتسهيل انتقال السلع والخدمات والرساميل، والأفراد ومؤسسات القطاع الخاص، والنتيجة الطبيعية المتوقعة لهذا الاتجاه من الناحية الاقتصادية سوف يكون توجه الموارد الدولية نحو وحدات الإنتاج الأكثر كفاءة أينما كانت، ومن المتوقع أن تأتي هذه الموارد من كل الدول، سواء كانت غنية أو فقيرة، وسواء كانت تلك الموارد مالية، أو بشرية، أو تقنية، أو غيرها.

وماذا يعني كل ذلك؟ يعني بشكل مبسط أن الغلبة سوف تكون للأداء والكفاءة الاقتصاديين، سواء على مستوى وحدة الإنتاج أو على مستوى الاقتصاد الكلي. وقد يتساءل البعض أين الاختلاف. إذا - في هذا الوضع عن البيئية الاقتصادية العالمية السائدة في النصف الأخير من القرن العشرين؟ والواقع أن الاتجاه والتيار العالمي نحو الانفتاح كان موجوداً منذ فترة طويلة، إلا أن الفرق الآن هو الوتيرة المتسارعة لهذا التيار نتيجة للتطابع المؤسسي الذي تجسد به

مؤخراً وكرسته في الآونة الأخيرة الخطوات العملية، التي تم اتخاذها من قبل غالبية دول العالم عن طريق عضويتها في منظمة التجارة العالمية. هذا مع العلم أن نسبة الدول المنضمة إلى المنظمة تجاوزت ثلثي دول العالم تنتج ما يزيد عن ثلثي الناتج الاقتصادي العالمي وتسهم بنسبة أكبر من تلك في التجارة الدولية، ونسبة أكبر من ذلك بكثير من مجموع رسملة الأسواق المالية الدولية. ومن الجدير ذكره أن غالبية الأعضاء هم من الدول النامية والدول متوسطة الدخل.

ويضاف للإطار المؤسسي الجديد الذي شكلته منظمة التجارة العالمية عوامل هامة أخرى تكرر هذا الاتجاه للانفتاح من ضمنها:

- القفزات المتتالية في تقنية الاتصالات عن طريق الهاتف والتلفاز وشبكات الحاسوب الدولية (أو ما يدعى بالإنترنت).

- التقدم النوعي في وسائل المواصلات.

- التقدم النوعي في التكتلات الإقليمية وآليات التجارة البينية.

- التقارب الحضاري والثقافي بين الشعوب، بما في ذلك زيادة التشابه في أنماط الاستهلاك وأنماط الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أن الالتزامات التي تم التوقيع عليها من قبل أعضاء المنظمة (أي منظمة التجارة العالمية) في مجال السلع يجب تطبيقها في فترات متفاوتة ما بين سنة إلى إحدى عشرة سنة من تاريخ العضوية، مما يعني أن غالبية أسواق العالم سوف تكون قد نفذت هذه الالتزامات بحلول نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أو سنة (2010). أما الالتزامات الخاصة بتحرير انتقال الخدمات فإن هناك مفاوضات هامة ما زالت تجري الآن بشأنها، إلا أن بعض هذه الالتزامات تم الاتفاق سابقاً على أن يكون تنفيذها في أهم قطاعات الخدمات، مثل الاتصالات، والخدمات المالية والسياحة والمواصلات في كثير من الدول مؤكداً بالأمد القريب والأمد المنظور.

ولإعطاء مؤشر يعكس درجة الانفتاح فقد اتفقت الدول الصناعية على تخفيض التعرفة على تبادل السلع فيما بينها بنسبة 40%، وتخفيض معدل تلك النسبة من

6% تقريباً إلى 4%، وإعفاء 44% من إجمالي السلع المتبادلة من التعرفة كلياً، وتضم تلك السلع الأدوية، ومعدات البناء، ألعاب الأطفال، الورق، الخشب، الحديد، إلخ. وسوف تقوم الدول النامية بالاتفاق على تخفيضات أقل نسبياً إلا أنها مع ذلك تخفيضات لا يستهان بها بالتعرفة.

### ما هي سمات الاقتصاديات والدول المتوقع

#### نجاحها في هذا البيئة الاقتصادية الجديدة؟

السمات الرئيسية المطلوبة للنجاح في هذا البيئة التنافسية الحادة كثيرة، وسأقتصر على استعراض ما يعتبر أبرزها حسب قراءتي للتفكير السائد في الوقت الراهن: أولاً- القدرة على التعامل مع التغيير المتسارع والتكيف مع الأوضاع والفرص والتحديات بشكل فعّال وسريع. ثانياً- التميز بالكفاءة التقنية والإدارية.

ثالثاً- الاهتمام الكبير بتطوير الموارد البشرية على المستوى المؤسسي والفردى، مع التركيز على المهارات المطلوبة لإحداث التغيير الاستراتيجي المطلوب واستثمار نتائجه.

رابعاً- القدرة على تنفيذ الاستراتيجيات التي تسخر المزايا النسبية على المستوى الوطني والإقليمي بشكل تضافري يحدث قفزات نوعية في القدرة التنافسية.

خامساً- تكريس الموارد واستحداث الآليات الكفيلة بتمكين الوفود المفاوضة والجهات الأخرى ذات العلاقة من فهم واستيعاب قواعد منظمة التجارة العالمية، ويتطلب التفاوض الفعّال مع الأطراف المختلفة مشاركة كافة قطاعات الاقتصاد الهامة والحيوية لتنفيذ التطوير الاستراتيجي المطلوب إحداثه.

سادساً- الدخول في تحالفات تجارية وتكتلات

اقتصادية إقليمية تكفل قدرة تفاوضية فاعلة عند الدخول في مفاوضات مع أطراف وتكتلات في المنظمة.

سابعاً- الاستثمار الموسع والكثيف في البحث والتطوير، وتحفيز روح المبادرة وتشجيع الكفاءات والمواهب، بالذات في المجالات الحيوية لإحداث التفوق الاستراتيجي المطلوب للمنافسة دولياً.

ثامناً- استحداث الآليات الكفيلة بتحديد الموارد والمزايا النسبية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي المطلوب تنظيمها وتنسيقها لتعظيم الاستفادة من البيئة الاقتصادية الجديدة.

تاسعاً - القدرة على الاستفادة من أنظمة المعلومات وتطويرها.

عاشراً- ترسيخ قيم وسلوكيات الإنتاج والكفاءة، وتبني برامج وطنية لنقل التقنية في المجالات الحيوية.

هذه السمات لا تمثل كل السمات المطلوبة، ولكنها في رأيي - تمثل أهم السمات المطلوبة لتمكين الدول والاقتصاديات والمؤسسات من النجاح في البيئة الجديدة.

#### ما العمل؟ وما هي الخيارات المتاحة؟

هناك خياران رئيسان يتمثلان في الانضمام أو عدم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويتفق معظم الخبراء على أن خيار عدم الانضمام إلى المنظمة خيار غير واقعي نتيجة للتهميش المتوقع للدول غير المنضمة، خاصة بعد انضمام معظم دول وتكتلات العالم تحت لواء هذه المنظمة والالتزام بمبادئها الأساسية آخذين بالاعتبار أن التيارات التي تمثلها تلك المبادئ آتية لا محالة حتى وإن اختارت دولة ما البقاء خارجها، وآخذين بالاعتبار كذلك أن الكلفة الناتجة من عدم الانضمام وعدم الاستفادة من المزايا التي توفرها المنظمة باهظة، وتفوق كلفة المساوئ الناجمة عن الانضمام إليها.

وعليه، فإذا كان لا بد من الانضمام فيجب حينئذ تعظيم الاستفادة من قواعدها والتيارات التي تمثلها وتجنب أو تخفيف الأضرار إلى الحد الأدنى.

أما من ناحية الدول النامية فهي تحاول الحصول - من خلال التفاوض مع شركائها التجاريين - على أطول مدة انتقالية ممكنة قبل تحرير القطاعات الحيوية بالنسبة لها

لتشفيذ أكثر ما يمكن تنفيذ من استراتيجيات التنمية وتحقيق التكييفات المطلوبة إحداثها قبل الخضوع الكاه لأحكام والتزامات المنظمة، وهذه الدول تعي تماماً أن ميزاً القوى يعزز القدرة التفاوضية للدول المتقدمة، إلا أن الدول النامية تعمل من خلال التكتلات داخل منظمة التجارة العالمية على محاولة التأثير على مسارها المستقبلي وجا كفة الميزان أكثر إنصافاً مع الوقت.

ومن الجدير ذكره هنا أن الدول النفطية قد تأثر تأثيراً سلبياً بالغاً لتصنيف النفط كسلعة استراتيجية مستتاة من تطبيق مزايا وقواعد تحرير التجارة التي تكف المنظمة، والنتيجة العملية لذلك أن بعض حكومات الدول المتقدمة تجني أضعاف ما تجنيه الدول النفطية من دخ متعلقة بالنفط، عن طريق الضرائب المفروضة من قبل الحكومات على هذه السلعة، ويستشهد البعض بأن أسباب استثناء النفط كان عدم اشتراك العدد الكافي الدول النفطية (في مراحل مبكرة) بالتفاوض والتوقيع : اتفاقية الـ (GATT) التي سبقت منظمة التجارة العالمية وأ

إلى تكوينها)، وبالتالي أدى ذلك إلى إضعاف قدرتها في التأثير على المحصلة النهائية للتعامل مع كسلعة، كغيرها من السلع، والاستفادة من مزايا تحرير التجارة التي كفلتها تلك الاتفاقيات.

على أي حال فبالنسبة لمعظم الدول العربية فقد تم اتخاذ القرار الاستراتيجي بخصوص الانضمام سواء استطاعت التأثير أم لم تستطع في موضوع التعامل مع النفط كسلعة استراتيجية، والحديث عن جدوى الانضمام من عدمه أصبح أكاديمياً والذي أصبح ضرورة ملحة بالفعل هو تحديد واستحداث استراتيجيات تكفل التنمية المستمرة وعدم التراجع والهبوط إلى الأسفل على سلم التقدم الاقتصادي العالمي.

#### ما هي مبادئ أو خطوات التخطيط الاستراتيجي المطلوب؟

بطبيعة الحال ليس هناك مجال في هذه المقالة للدخول في استعراض مطول حول مبادئ التخطيط الاستراتيجي بشكل شامل، وسوف أكتفي بذكر أربعة مبادئ مطلوبة - في نظري - لتحديد استراتيجية ممكنة على أرض الواقع.

1- تشخيص الفرص المتولدة في البيئة الجديدة الموائمة لعناصر التميز أو المزايا النسبية لدى البلد، أو لدى الإقليم الذي ينتمي إليه البلد.

2- تشخيص التحديات أو التهديدات الرئيسية ومصادرها، ومواطن الضعف النسبي الذي تتعرض له هذه التحديات أو التهديدات الرئيسية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجتها.

3- تحديد جوانب القوة والضعف الأخرى التي يجب معالجتها لإحداث التطور المطلوب للتعامل مع البيئة الجديدة.

4- تحديد أولويات مخطط العمل الاستراتيجي من حيث المدى الزمني والجغرافي لكي يمثل الأساس لتخصيص الموارد من حيث الكم والنوع والوقت.

وقبل أن نخوض في الاستراتيجيات المحددة المطلوب تبنيها، أود أن أشير بإيجاز إلى بعض الأمثلة للنجاحات التي تولدت من التخطيط الاستراتيجي السليم في عدد من دول العالم النامي سابقاً علنا نستفيد من بعض أنماط واستراتيجيات التطور المشتركة فيما بينها.

#### أمثلة لدول نجحت في النفاذ إلى مصاف الدول المتوسطة أو عالية الدخل

لعل من أهم الأمثلة على دول نفذت أو هي في طور النفاذ إلى مصاف الدول المتقدمة هي النمر الآسيوية أمثال تايوان وسنغافورة، وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، وماليزيا. وعند تتبع مسار تنمية هذه الدول عبر عقد إلى ثلاثة عقود مضت، نجد أن هناك بعض أوجه الشبه من حيث العوامل الآتية:

1 - تنمية الموارد البشرية بشكل يخدم أهداف استراتيجية واضحة، وترسيخ أخلاقيات العمل.

2 - التركيز على قطاعات أو أنشطة إنتاجية محددة، والعمل على نقل التقنية الضرورية لتنميتها.

3 - الاستفادة من أسواق رأس المال المحلية والعالمية. وبالرغم من الهزات التي تعرضت لها هذه الأسواق والآثار السلبية التي نجمت من ذلك، فقد تجاوزتها بعد حين دون تأثير دائم على القاعدة الإنتاجية أو على مسيرة تنميتها على المدى المتوسط.

4 - تبني سياسات اقتصادية مختلطة توازن بين الاقتصاد الحر ورعاية الدولة للقطاعات الحيوية، بالإضافة إلى تميز قدرتها على التخطيط الاستراتيجي، وتخصيص الأنشطة الاقتصادية للدولة عندما يكون ذلك ملائماً.

5- اتباع سياسات تنمية واقتصادية تركز على التصدير.

أود أن نلاحظ هنا أن إحدى هذه الدول دولة إسلامية، وتتمتع ثلاث أخرى (أي سنغافورة وتايوان وهونغ كونغ) إلى

رابعاً . الاستفادة من الموقع التاريخي والجغرافي والتنوع البيئي لتطوير صناعة السياحة والنقل على المستوى العربي، وبالذات المشرق العربي.

خامساً . فتح باب التمويل والاستثمار الدولي في المجالات ذات الجدوى العالية اقتصادياً بالمشاركة مع رؤوس الأموال المحلية.

سادساً . استحداث وتنسيق برامج نقل تقنية وأساليب تداولها فيما بين الدول العربية ذات التوجهات الاستراتيجية المتشابهة، بحيث يتم التركيز من قبل كل دولة على مجالات محددة في كل قطر ومن ثم يتم التعاون فيما بين كل قطر والآخر في نقل بعض تلك التقنيات بشكل تبادلي.

سابعاً . الاستثمار المكثف والمنتقى في البحث والتطوير دولياً في تحالفات ومشاريع مشتركة مع الشركات الدولية المالكة لتقنيات نحن بحاجة لنقلها (آخذاً بالاعتبار الخطأ الاستراتيجية للقطاعات المستهدفة).

ثامناً . التنسيق مع الدول النفطية الأخرى داخل وخارج أوبك ومحاولة الوصول لاستراتيجية مشتركة حول تقويم التعامل مع النفط في منظمة التجارة العالمية.

تاسعاً . منح أولوية قصوى للاستثمار في تقنية المعلومات والوصول لاستراتيجية وطنية وإقليمية في مجال التجارة الإلكترونية، بالذات نشر المواقع على الإنترنت باللغة العربية.

و أود الإشارة هنا لذكر بعض الإحصاءات فيما يخص وتيرة النمو في اقتصاد الإنترنت، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها كان من المتوقع أن تتضاعف المبيعات عن طريق الإنترنت مرة واحدة كل سنة لتبلغ 327 مليار دولار في عام 2002م، وكان من المتوقع (حسب منظمة التجارة العالمية) أن تبلغ التجارة الدولية عن طريق الإنترنت 60 مليار دولار في عام 2001 بعد أن كانت 600 مليون دولار فقط في عام 1996، مما يعني نمو إجمالي قدره مائة ضعف على مدى خمس سنوات ونسبة نمو مركب على مدى خمس سنوات قدرها 250% سنوياً.

وكما تشير البيانات فإن المبيعات في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الإنترنت بلغت 170 مليار دولار في عام 99 بنسبة نمو قدرها 70% عن عام 98، وإذا ما استمرت نسبة النمو تلك فإن الرقم يصبح 835 مليار دولار بدلاً عن

القومية الصينية أي نفس قومية الصين الشعبية، وما أود أن أصل إليه من خلال هذه الملاحظة أنه يبدو أن الانتماء إلى قومية معينة ليس بالضرورة سبب أو عائق أمام التنمية، بل يبدو أن العامل المرجح هو نوع السياسات الاقتصادية.

كما أود أن نلاحظ أن هذه الدول لم تتبع بالضرورة سياسة ديمقراطية شاملة على النمط الغربي في مراحل نموها المختلفة، ولكنها تبنت أساليب مهنية في انتقاء قيادي وسياسات وزاراتها ومؤسساتها وشركاتها، والسماح للنقد البناء من قبل المهنيين في تطوير أداء هذه المنشآت. من هنا أود أن تنتقل إلى واقعنا في الدول العربية، وبالذات دول الخليج العربي.

### استراتيجيات وتوجهات خاصة بالمنطقة استراتيجيات اقتصادية

هناك مجموعة من الاستراتيجيات المرغوبة تتجلى من خلال الإطار الذي تطرقنا إليه في هذه المقالة:

أولاً- التكامل الاقتصادي الإقليمي على مستوى الخليج بشكل شامل ثم على مستوى العالم العربي فالعالم الإسلامي، وذلك للاستفادة من حجم السوق ولدعم قوة الموقف التفاوضي في منظمة التجارة العالمية، ولعله يكون من العملي أن يتدرج مستوى التكامل في كل من هذه الكيانات ليعكس الواقع السياسي والاجتماعي فتكون هناك خطة عمل استراتيجية تهدف إلى تحقيق اتحاد اقتصادي على مستوى دول الخليج العربي، وتستهدف إنشاء اتحاد جمركي على مستوى العالم العربي، ومن ثم منطقة تجارة حرة على مستوى العالم الإسلامي، ومن المنطقي تحديد مراحل ومستويات تعاون وسيطة إلى أن يتم بلوغ الهدف النهائي بعد حين.

ثانياً- الاستفادة من الموقع الحضاري والثقافي والاقتصادي لدول الخليج العربي بالنسبة للعالم العربي والإسلامي، ودراسة إمكانية ترسيخ دول الخليج كمراكز للأسواق المالية الإسلامية، بما فيها الأسواق المعتمدة على أدوات الاستثمار والتمويل المبنية على مبادئ الشريعة (كالخطط له في سوق البحرين مثلاً).

ثالثاً . تسخير وتعزيز المزايا النسبية للأقطار العربية بالصناعات المعتمدة على الطاقة والنفط والبتروكيماويات والمعادن.

327 مليار دولار في عام 2002، هذا وقد ذكرت شركة (GLOBAL SIGHT) أنها تتوقع أن يبلغ حجم اقتصاد التجارة الإلكترونية عالمياً في عام 2001 مبلغ 1200 مليار دولار، (أو أن يكون مقارباً لحجم اقتصاد إيطاليا أو فرنسا) وهناك تقديرات مشابهة من المركز الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية في المملكة.

عاشراً . منح أولوية هامة للاستثمار في مجال الاتصالات.

حادي عشر . استحداث سياسات ضريبية فاعلة لمساندة وتفعيل السياسات الإصلاحية والاقتصادية والمالية للدولة (بما هي ذلك إصلاح نظام الضمان الاجتماعي لمقابلة البطالة التي قد تنتج عن التخصيص).

ثاني عشر . الدخول في اتفاقيات مع تكتلات مجاورة مثل الاتحاد الأوروبي وآسيا والتي تكفل تحقيق مصالح المنطقة.

ثالث عشر . التخصيص لتركيز موارد الدولة في الإصلاح الاستراتيجي والاجتماعي.

#### الاستراتيجيات المكتملة:

أولاً: ضرورة تكوين استراتيجيات خاصة بتطوير الموارد البشرية تركز على جوانب:

1- التعامل مع التغيير والتكيف معه بنجاح.

2- المبادرة والإبداع.

3- الكشف عن الموهوبين والمواهب وتوظيفها.

4- تعميق وترسيخ أخلاقيات العمل.

5- ترسيخ الاعتماد على الذات.

6- تنمية قدرات الاتصال.

7- فهم الثقافات الأخرى.

ثانياً: استحداث آليات لمراجعة وتقييم برامج وخطوات الإصلاح الاقتصادي والتموي في مختلف المجالات، تشارك فيها قطاعات واسعة من المهنيين والكفاءة العالية على أن تتم مقارنة التطور بهذه المجالات بما تم في دول تحولت بشكل سريع (مثل النمور الآسيوية).

ثالثاً: تحفيز إقامة مراكز البحث والتطوير على مستوى الشركات والمؤسسات عن طريق الحوافز الضريبية والمالية.

رابعاً: الاهتمام بتقنيات الإدارة والاتصال والتسويق على

مستوى القطاع العام والخاص بشكل لا يقل عن الاهتمام بتقنيات الإنتاج.

خامساً: استحداث برامج دولية إعلامية للتوعية بالحضارة والقيم الإسلامية والعربية من حيث التشابه مع القيم والحضارات العالمية (أي إبراز أوجه التشابه بدلا من التركيز على أوجه الاختلاف و المواجهة) واستحداث برامج محلية توازي البرامج الدولية للتعريف بالقيم المشتركة لدى الحضارات الأخرى.

سادساً: جعل الأداء نحو تحقيق الأهداف المؤسسية المعيار الأهم بل ربما الوحيد كأساس لتوظيف وتحفيز وتنمية الموارد البشرية.

سابعاً: إنشاء مراكز للبحث الاستراتيجي في الجوانب المستحدثة من الاقتصاد الجديد والتجارة الإلكترونية. ثامناً: ضرورة سن الأنظمة والقوانين الواضحة التي تحمي حقوق المستثمرين وأصحاب الأعمال بشكل يجعل البيئة التنظيمية المحلية تنافس البيئة القانونية للأعمال بالدول المستقطبة للاستثمارات، وتطبيق هذه القوانين بصرامة على الكل أيا كان، وإرساء العقوبات والآليات العالية الكفاءة للتعامل مع المخالفين.

تاسعاً: الشفافية فيما يخص الإحصائيات الاقتصادية وأنظمة الدولة وخططها وذلك لأهمية التيقن من البيئة المستقبلية للمستثمرين الدوليين الذين يقومون جدوى الاستثمار المباشر طويل المدى، مع العلم بأن الاستثمار طويل المدى هو الاستثمار الدولي المطلوب استقطابه في هذه المرحلة.

## الخلاصة

من المؤكد أن عولة الاقتصاد ستخلق واقعاً جديداً على الساحة الدولية حيث تكون الغلبة للكفاءة والقدرة التنافسية والابتكار والتكيف مع التغيير المتسارع. إن الدول العربية في وضع لا تحسد عليه من حيث الجاهزية لهذا الواقع الجديد، حيث اعتادت الدول والشعوب والمؤسسات العربية على الأنماط التقليدية في التنمية الاقتصادية والميل للانعزال الاقتصادي، والخوف من التغيير والخوف من التحالفات مع المؤسسات أو الدول المجاورة. ومع ذلك فهناك قصص نجاح خارج العالم العربي وداخله تبرهن على إمكانية انتقال الدول أو المؤسسات إلى مصاف الدول المتقدمة أو مؤسساتها من حيث القدرة التنافسية. ولكن لكي تتمكن من ذلك، في هذا الوضع الجديد، علينا بلورة وتنفيذ استراتيجيات اقتصادية واستراتيجيات مكملة أخرى تمكنا من

الالحاق بالركب على الأمد المتوسط والطويل. وعلى رأس هذه الاستراتيجيات تنمية الموارد البشرية مؤسسيا وفرديا، والاستثمار بالبحث والتطوير في مجال اقتصاد المعرفة والاقتصاد الجديد، تكوين التحالفات والتكتلات الإقليمية للاستفادة من تضايف المزايا النسبية. هذا مع العلم أن العالم العربي يتميز بمقدرات ومزايا طبيعية تجعل من عملية التغيير السريع أمراً أسهل إذا توفرت الإرادة على مختلف المستويات نحو التنفيذ المعجل لهذه الاستراتيجيات، وفي الواقع هناك جوانب من الاستراتيجيات المذكورة في هذه المقالة بدأ تطبيقها فعلاً في عدد من دول الخليج والدول العربية والإسلامية الأخرى، إلا أن ذلك لم يحدث بالشكل الشامل وبالوتيرة التي أرى أنها مطلوبة لإحداث القفزات النوعية اللازمة للتقدم اقتصاديا بشكل يضمن الترقى على سلم الاقتصاد العالمي.